

نتجه النفقات العامة بصفة عامة الى تزايد , حيث نرجع هذه ظاهرة الى أسباب ظاهرة لا تؤدي الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة وأسباب حقيقية تؤدي الى ذلك . أ- أسباب ظاهرية : توجد عدة أسباب تؤدي الى زيادة النفقات العامة ظاهريا دون زيادة في الخدمات التي تقدمها الدولة , وترجع أسباب الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة الى انخفاض القوة الشرائية للنقود , الى التغيير في طرق المحاسبة الحكومية أو إعداد الموازنات أو الى النمو السكاني . والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر على نفس السلع والخدمات كلما زاد انخفاض قيمة النقود ومنه يؤدي الى زيادة النفقات العامة , لذلك عند إجرا المقارنة بين النفقات العامة في فترات مختلفة بهدف قياس نوع الزيادة فيها خلال تلك الفترات لمعرفة هل هي ظاهرة أم حقيقية ؟ يكون من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار التغييرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار من فترة لأخرى. 2- الزيادة في عدد السكان :يؤدي التزايد السكاني الى زيادة حجم النفقات العامة وذلك لمواجهة الاعباء الجديدة التي تقع على عاتق الدولة , وذلك بحساب متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة من فترة لآخرى عن طريق تقسيم النفقات العامة في السنة على عدد السكان في السنة نفسها ومقارنتها بذلك المتوسط في سنة أخرى. مما يعني الزيادة في النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة بغرض المحافظة على متوسط نصيب الفرد منها. قد يؤدي الى اختلاف طرق المحاسبة العمومية الى زيادة النفقات العامة , مما كان يوضح أن النفقات العامة أقل من حقيقتها , الذي يقضي بتقييد أي تسجيل جميع الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة دون اجراء المقاصة فيما بينهما , مما يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة , فإن ذلك سيؤدي الى زيادة حجم نفقاتها العامة. ومن ثم ستكون نفقات نصف السنة تلك زيادة ظاهرية في حجم نفقاتها العامة , وهذا ما يؤدي الى زيادة حجم نفقاتها العامة ظاهريا . ب- الأسباب الحقيقية:تمثل مجموعة من العوامل التي أدت الى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الاسباب مايلي: كتعدد الاحزاب في ظل انتشار مايسمى بالمبادئ الديمقراطية كل هذا يؤدي بالضرورة الى تزايد النفقات العامة . إن التطور الذي شهده دور الدولة في القرن العشرين لم يكن قاصرا على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وانما شمل كذلك الناحية السياسية على مستويين داخلي وخارجي, أدت الى زيادة نفقات الدول: 1-1- على المستوى الداخلي : أدى انتشار الافكار الديمقراطية الى تقليص الخدمات المأجور وأصبح للدولة المصلحة في تأمين الكثير من الخدمات المالية لدواعي الاقتصادية والاجتماعية بمقابل أو دون مقابل كثر من تكلفتها الحقيقية , وهذا كله أدى الى زيادة حجم النفقات العامة, وأدت زيادة وظائف الدولة الى زيادة عدد موظفيها ونفقاتها الادارية , مما زاد من حجم نفقاتها العامة. 1-2- على المستوى الخارجي: أدى نمو العلاقات الدولية الى زيادة اهمية التمثيل الدبلوماسي بين الدول, كما أنشأ العديد من المنظمات الدولية والاقليمية وزيد عدد هذه المنظمات وتوسعت اختصاصاتها وتنوعت, واسهم واجب التضامن الدولي في زيادة النفقات العامة للدول , مما زاد من حجم نفقاتها عموما , فكثير ما أصبحت الدول تساعد بعضها البعض عندما تواجهها إحداها كارثة معينة , مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة ويرجع ذلك الى: ولكن بعد تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت الدولة التدخلية , كما أن الدول النامية أخذت على عاتقها مهمة التنمية الاقتصادية , 2-2-زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول: يمكن ارجاع جزء كبير من زيادة النفقات العامة الى حركة النمو الاقتصادي الطويل المدة التي عرفتها غالبية الدول منذ بداية السبعينات من القرن الماضي . وأدارت الدولة مشروعات اقتصادية بنفسها , الا أن تحول الدولة عن النظام الاشتراكي لن يؤدي الى تناقص نفقاتها بقدر مما أدى الى خفض معدل زياداتها 4-اسباب علمية: ترتبط بالتطور العلمي وتطور الفكر الاداري الذي أدى الى توسيع تخصصات الأنشطة التي تمارسها الدولة والتي تتطلب وجود موظفين حكوميين يعملون في الجهاز الاداري للدولة , بالاضافة الى متطلبات التطوير والتحديث والتدريب , كل هذا يؤدي الى زيادة النفقات العامة , 5-اسباب مالية : نظرا لتطور مفهوم النفقة من التقليدي المحايد الى الحديث الاجابي , واتجاه الدولة الحديثة الى توسيع حجم نفقاتها بسهولة لحصولها على ارادات اللازمة -القروض عامة و اصدار جديد- لتغطية هذه النفقات والتوافر الفائض في اراداتها العامة وسبب زيادة النفقات العامة يفسرها كل من . أصبح مقبولا فيه بل واجبا عليه ضخ الاموال اللازمة في السوق عبر زيادة النفقات العامة من أجل تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ولو كان ذلك على حساب ذلك التوازن من أجل اقامة التوازن الاقتصادي العام. 5-2-وجود فائض في إيرادات بعض السنوات : فظهور هذا الفائض يشجع الدولة على زيادة نفقاتها العامة بإنفاقه في وجود غير ضرورية , 5-3-سهولة الاقتراض: كانت القروض في السابق إيرادا استثنائيا لايمكن اللجوء اليه الا في الاحوال الاستثنائية ولتغطية النفقات الغير عادية , مما جعل عملية الاقتراض الداخلي أو الخارجي أكثر سهولة مما سبق , وهذا ما أغرى الدول في الكثير من الأحيان بالتوسع في النفقات العامة , ويلاحظ أن عملية الاقتراض ذاتها سواء مول هذا القرض استثمارات منتجة أو غير منتجة فإنه يرتب زيادة في

حجم النفقات العامة نتيجة أفساطه في المستقبل 5-4-الأثر التراكمي: تولد بعض أنواع النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها نفقات اضافية , 16الاسباب العسكرية: إن من أهم فقرات نفقات الدولة نجد نفقات الدفاع التي تتزايد باستمرار نظرا لطبيعتها الخاصة حيث تعد الحروب من أهم اسباب زيادة حجم النفقات العامة للدول , وتزداد نفقات الدول بسبب الاستعداد للحرب وفي مرحلة الحرب ذاتها وفي مرحلة ما بعد الحرب لإزالة آثارها . وتقدم وسائلها , ودخول التكنولوجيا العالية فيها ؛ مما يصعب معه الرقابة عليها ,